



الحاكمة كاثي هوكول

للنشر فورًا: 2022/6/20

الحاكمة هوكول توقع مشروع قانون جون آر لويس التاريخي لحقوق التصويت في نيويورك ليصبح قانونًا يحدد التشريع S.1046-E/A.6678-E قانون حقوق التصويت الأكثر شمولاً على مستوى الولاية في الولاية يوسع نطاق الوصول إلى التصويت من خلال منع إضعاف الناخبين أو قمعهم أو ترهيبهم أو تضليلهم أو عرقلتهم يطلب من السلطات القضائية ذات السوابق في انتهاكات الحقوق المدنية أو التصويت طلب التخليص المسبق للتغيرات في السياسات والممارسات الانتخابية المهمة

وقعت الحاكمة كاثي هوكول اليوم في كلية ميدغار إيفرز في بروكلين على مشروع قانون جون آر لويس التاريخي لحقوق التصويت في نيويورك (S.1046-E/A.6678-E) ليصبح قانونًا يعزز مكانة ولاية نيويورك كرائدة وطنية في حقوق التصويت والوفاء بجزء رئيسي من أجندة خطاب حالة الولاية للحاكمة لعام 2022. وقعت الحاكمة على مشروع القانون جنبًا إلى جنب مع زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ أندريا ستوارت-كوزينز، وعضو مجلس الشيوخ زيلنور ميرري، وعضو الجمعية لاتريس ووكر، ورئيس مؤتمر ولاية نيويورك للجمعية الوطنية للنهوض بالملونين (NAACP) د. هازل ن. دوكنس وعدد من مناصري حقوق التصويت الرئيسيين.

"في وقت يتعرض فيه أساس ديمقراطيتنا للتهديد، تقود نيويورك الأمة بقوانين جديدة تحمي الحق الأساسي في التصويت،" قالت **الحاكمة هوكول**. "اليوم، نكرم عمل عضو الكونغرس الراحل جون لويس ونشطاء مثل ميدغار إيفرز حيث تجري تغييرات ذات مغزى على قوانيننا التي تمنح الناخبين حق التصويت وتضمن سماع أصوات الناس في ديمقراطيتنا. أينما تحقّق الحكومة الفيدرالية في التصرف، سنستمر في الصعود وقيادة الطريق: لقد فعلنا ذلك من خلال إجراءات حماية الإجهاد، وقمنا بذلك من خلال إصلاحات أمن السلاح، وأنا فخورة جدًا بالقول إننا نقوم بذلك مرة أخرى في حقوق التصويت."

"بصفتي رجلًا أسود يمثل منطقة في الكونغرس يعيش فيها ما يقرب من 90 في المائة من البيض، في أحد أكثر المناطق الريفية في البلاد، وكأول شخص ملون يمثل ولاية نيويورك في الكونغرس، فإن تجربتي هي دليل على أن التصويت يمكن أن يحدث التغيير الذي ربما كان يبدو بعيد المنال،" قال **نائب الحاكمة أنطونيو ديلجادو**. "من خلال تعديل قوانين الناخبين في ولاية نيويورك، نوفر لجميع الأشخاص، بغض النظر عن لون بشرتهم أو المكان الذي يعيشون فيه، فرصة متساوية لإسراع أصواتهم في صناديق الاقتراع."

قالت **زعيمة الأغلبية في مجلس الشيوخ أندريا ستوارت-كوزينز**: "سيوسع قانون جون آر لويس لحقوق التصويت في نيويورك ويقوّي حماية الناخبين، ويمكن المواطنين في صناديق الاقتراع، ويعزز المساءلة بين المسؤولين المنتخبين. أنا فخورة بأن نيويورك تقف حصنًا منيعًا لحقوق التصويت على الرغم من التراجعات المناهضة للديمقراطية التي وضعها الجمهوريون في جميع أنحاء البلاد."

قال **رئيس الجمعية كارل هيبستي**: "تتعرض حقوق التصويت للهجوم في جميع أنحاء البلاد ويجب على نيويورك حماية هذا الحق الدستوري المقدس. بينما تعمل الولايات الأخرى على حرمان الناخبين من حق التصويت وتمييع الأصوات، أود أن

أشكر رئيس لجنة الانتخابات لاتريس ووكر وزملائنا في الجمعية ومجلس الشيوخ والحاكمة هوكول على التزامهم بتمرير أقوى حماية لحقوق التصويت في البلاد."

سيشجع التشريع S.1046-E/A.6678-E المشاركة في التصويت من قبل جميع الناخبين المؤهلين من خلال ضمان إزالة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى صناديق الاقتراع. على وجه الخصوص، سيتم الآن حماية أفراد الأقليات العرقية والإثنية واللغوية من خلال تدابير جديدة من شأنها ضمان حصولهم على فرصة متساوية للتصويت في ولاية نيويورك. هذا التشريع يفعل ذلك عن طريق معالجة:

- **إضعاف الناخبين.** يحظر طرق الانتخاب التي تقضي على قوة التصويت لفئة محمية ويوطد الحماية القانونية ضد الانتهاكات.
- **قمع الناخبين.** يحظر تطبيق القوانين والممارسات المتعلقة بالانتخابات بطرق تحرم أعضاء الطبقة المحمية من حق التصويت ويوطد الحماية القانونية ضد الانتهاكات.
- **ترهيب الناخبين أو تضليلهم أو عرقلتهم.** يحظر أعمال الترهيب أو الخداع أو العرقلة التي تؤثر على قدرة سكان نيويورك على الوصول إلى حقهم في التصويت ويوطد الحماية القانونية ضد الانتهاكات.
- **المساعدة اللغوية الموسعة.** يتطلب مساعدة لغوية متعلقة بالانتخابات تتجاوز ما هو مطلوب بموجب قانون حقوق التصويت الفيدرالي.
- **التخلص المسبق.** ينشئ نظيرًا في الولاية لما هو خامد الآن في "المادة 5 حول التخلص المسبق" من قانون حقوق التصويت الفيدرالي، والذي يتطلب من السلطات القضائية المشمولة "التخلص المسبق" لأية تغييرات في بعض القوانين والسياسات الهامة المتعلقة بالانتخابات قبل أن تتمكن من تنفيذها. بموجب القانون الجديد، ستحتاج السلطات القضائية المشمولة التي تسعى إلى إجراء تغيير على مجموعة من الإجراءات الانتخابية أولاً إلى مراجعة هذه التغييرات لضمان عدم انتهاكها لحقوق التصويت لفئة محمية. السلطات القضائية المشمولة هي تلك التي لها سوابق في انتهاكات الحقوق المدنية أو حقوق التصويت.

قال عضو مجلس الشيوخ عن الولاية زيلنور ميري: "من خلال سن أقوى قانون لحماية الناخبين في أي ولاية في البلاد، ترسل نيويورك رسالة قوية: لكل ناخب أهمية ويجب احتساب كل صوت. أنا ممتن للحاكمة هوكول لتوقيعها على مشروع قانون حقوق التصويت اليوم ولشركي عضو الجمعية لاتريس ووكر للوصول بمشروع القانون هذا إلى خط النهاية. يجب أن نستمر دائمًا في الدفاع عن حقوق التصويت وتعزيزها: تعتمد ديمقراطيتنا عليها."

قالت عضو الجمعية التشريعية لاتريس ووكر: "يعد مشروع قانون جون لويس لحقوق التصويت في نيويورك أحد أهم مشاريع القوانين التي تم التوقيع عليها ليصبح قانونًا في التاريخ الحديث، وسوف يوفر أقوى وأشمل حماية للناخبين في أي ولاية في أمريكا. سوف يقطن حجر الزاوية في ديمقراطيتنا - الحق في التصويت. في الوقت نفسه، كرنا إرث النائب الراحل جون آر لويس، الذي قال ذات مرة، "التصويت ثمين، إنه يكاد يكون مقدسًا. إنه أقوى أداة لدينا خالية من العنف في الديمقراطية." أشكر جميع المدافعين المتفانين، وزملائي، والحاكمة هوكول، والمنظمات مثل الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين (NAACP) والرابطة الحضرية في نيويورك (NYCLU). وباعتباري أحد مقدمي مشروع القانون في الجمعية، فإنني أشعر بالفخر أكثر من ذلك."

قال د. هازل ن. دوكنس، رئيس مؤتمر ولاية نيويورك للجمعية الوطنية للنهوض بالملونين (NAACP): "لقد عانت مجتمعاتنا لفترة طويلة من الظلم، لكنها لم تتمكن من التصويت لتغييرها بسبب القمع في صناديق الاقتراع. واليوم، تقود نيويورك الطريق، مرة أخرى، لتصحيح أخطاء ماضينا وضمان سماع أصوات الجميع. أحيي عضو الجمعية لاتريس ووكر والسنااتور زيلنور ميري، رعاة هذا التشريع التاريخي، لتوسيع حماية الناخبين لسكان نيويورك في جميع أنحاء الولاية. أشكر الحاكمة هوكول، وزعيمة الأغلبية في مجلس الشيوخ أندريا ستيوارت-كوزينز، ورئيس الجمعية كارل هيستي للعمل معًا على هذا التشريع التاريخي."

قالت دونا ليبيرمان، المديرية التنفيذية لاتحاد الحريات المدنية بنيويورك: "وسط تراجع الهجمات على مستوى البلاد على التصويت والافتقار إلى القيادة الفيدرالية، سنت نيويورك للتو أحد أقوى قوانين حقوق التصويت في البلاد. اليوم، خطت الحاكمة هوكول خطوة كبيرة نحو ضمان قدرة المجتمعات التي حُرمت تاريخيًا من تكافؤ الفرص للمشاركة في العملية

السياسية على الإدلاء بأصواتها بطريقة هادفة دون إعاقة أو تدخل أو تمييز. بينما نعمل على تنفيذ قانون جون آر لويس لحقوق التصويت - من تحدي التلاعب العرقي وترهيب الناخبين إلى المساعدة اللغوية الموسعة والوصول إلى الاقتراع - يجب علينا ضمان أن تظل حماياته قوية. يجب على المشرعين الوقوف ضد أي محاولة للتراجع عن تقدمنا ويجب أن يكافحوا لحماية حق التصويت."

قالت المديرية التنفيذية لمركز القانون والعدالة الاجتماعية في كلية ميدغار إيفرز، الأستاذة لوري دانييل فيفر: "لقد كان التوقيع على قانون جون آر لويس لحقوق التصويت في ولاية نيويورك اليوم في كلية ميدغار إيفرز مناسبة تاريخية وجادة لتعزيز مكانة نيويورك كرائدة ناشئة عندما يتعلق الأمر بحماية حقوق التصويت. نظرًا لأن حماية حقوق التصويت تتهاوى في جميع أنحاء البلاد وفي ضوء استعداد المحكمة العليا للتوافق على تقليص حماية الناخبين، فمن الواجب على المنظمين والناشطين والمسؤولين المنتخبين على مستوى الولاية والمستوى المحلي حماية الناخبين. يشتمل هذا التشريع على شرط التخليص المسبق، وتوسيع الحماية للأقليات اللغوية، وتضمين قانون للديمقراطية يضمن تفسير التشريع بطريقة تركز على احتياجات الناخبين. لقد وضعت نيويورك الآن نموذجًا لكيفية حماية الناخبين، وهو نموذج يجب على سائر الأمة اتباعه."

قالت المستشارة المعاونة لمنظمة **LatinoJustice PRLDEF فولفيا فارجاس دي ليون**: "إن توقيع مشروع قانون جون آر لويس لحقوق التصويت في نيويورك ليصبح قانونًا يضع ولايتنا في طليعة حماية المجتمعات الملونة من الإجراءات التمييزية التي تحد من المشاركة المتساوية في ديمقراطيتنا. لا ينبغي أن يكون هذا الحق خلافي أو سياسي. إن معركتنا من أجل الوصول الكامل والعدل إلى بطاقة الاقتراع لم تنته بعد، لكن هذا القانون يمنحنا أداة قوية للاقتراب خطوة واحدة من ممثل للديمقراطية وشامل لجميع الناخبين."

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418

[الغاء الاشتراك](#)